مجلة العلوم التربوية والنفسية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٣)، ص ص ١٠٨٢ -١١١٢، (رجب ١٤٤١هـ، مارس ٢٠٢٠م)

اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية

د. عبدالله بن حامد الحامد

قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المستخلص: سعت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة حوت (٥٤ فقرة)، تم تطبيقها على عينة بلغت (١٠٨)أفراد من أعضاء هيئة التدريس في كليتي الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الفصل الدراسي الأول لعام ١٤٣٨/ ١٤٣٩هـ. وأظهرت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لديهم اتجاهات إيجابية بدرجة كبيرة نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية (بمتوسط ٤,٠٨)، وأنهم يرون أن الكتاب الجامعي مناسب بدرجة كبيرة لتدريس المقررات الشرعية (بمتوسط ٣,٩٥).كما أظهرت الدراسة أن أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية (بمتوسط ٤,١٥)، كما أنهم موافقون بدرجة أقل على سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية (بمتوسط ٣,٦٠). وأظهرت الدراسة أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يرون أن الاقتصار على الكتب التراثية الأصيلة، هو أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين في الكليات الشرعية، في حين كان رأي الأغلبية أن إقرار كتاب جامعي واحد، هو أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب في الكليات غير الشرعية، بينما تراوحت آراؤهم حول أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب غير المختصين في الكليات الشرعية بين إقرار كتاب جامعي واحد، والجمع بين الكتاب التراثي الأصيل والكتاب الجامعي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الكتاب الجامعي، أعضاء هيئة التدريس، الجودة، جودة الكتاب الجامعي، تدريس العلوم الشرعية.

Attitudes of the faculty members in the Colleges of Islamic Studies at Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University (IMISIU) towards using Textbooks of Islamic studies

Dr. Abdullah Hamid Al-Hamid
Assistant professor in curricula and instruction, Collage of Education
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University

Abstract: The current study aimed to explore the attitudes of the faculty members at the colleges of Islamic studies at Imam University towards the use of the textbook in the teaching of Islamic studies. The study used the descriptive method. It used a questionnaire consisting of 54 items. It was distributed to a one hindered and eight teachers of the faculty members in the college of Islamic Law and the college of Theology at the Imam Muhammad Bin Saud Islamic University (IMISIU) on the first semester of the academic year (1438H/1439H). The results of the study showed that faculty members of colleges of Islamic studies at (IMISIU) have a significant positive attitude towards the use of the textbook in the teaching of Islamic studies with an average of 4.08. They thought that the university textbook was more suitable for teaching Islamic studies with an average of 3.95. The study also revealed that faculty members in the colleges of Islamic studies at IMISIU strongly agreed with the advantages of using the textbooks in the Teaching of Islamic disciplines with an average of 4.15, while they slightly disagreed with the disadvantages of the use of textbooks in Teaching of Islamic disciplines with an average of 3.60. The study showed that the majority of faculty members believed that limiting the use of old Islamic books is the most suitable way for teaching Islamic disciplines for the students specialized in the Islamic disciplines, whereas most of the faculty members considered that the adoption of one textbook for nonspecialized students is the most appropriate way of teaching the Islamic disciplines.

Keywords: Faculty Members, Quality Assurance, Quality of the University Textbook, Textbook, Teaching Islamic Disciplines.

المقدمة

اهتمت المملكة العربية السعودية بالعلم الشرعي تعليماً ونشراً وتطبيقاً وتحكيماً، وكانت في ذلك قلب العالم الإسلامي ومنارته، وظهر ذلك جليا في مظاهر عديدة، منها: تحكيم الشرعية الإسلامية في مناحي الحياة العامة، وبناء المساجد والمراكز الإسلامية في الداخل والخارج، وإعداد الدعاة والعلماء، ونشر العقيدة الصحيحة، وحماية التوحيد، ومحاربة مظاهر الشرك، وبناء الصروح التعليمية التي كان أبرزها الجامعات المهتمة بنشر العلم الشرعي. وكان من تلك الصروح العلمية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تعتبر من الجامعات الرائدة في تعليم العلوم الشرعية محلياً وإقليمياً وعالمياً؛ حيث حوت العديد من الكليات والمعاهد الشرعية في داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، وأسهمت بشكل ملحوظ في إعداد العلماء والقضاة والدعاة والمعلمين في شتى العلوم الشرعية وتأهيلهم وتخريجهم.

وفي سعيها الدؤوب نحو تحسين مخرجاتها قامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتطبيق الجودة الشاملة في نظامها التعليمي، واستحدثت وكالة للتطوير والجودة، تتبعها وكالات في الكليات ووحدات في الأقسام العلمية، وكان من أظهر أعمال تلك الوحدات متابعة العمليات التعليمية، وخاصة ما يتعلق بالمقررات والمناهج الدراسية، وضمان تقديم المفردات المقررة بشكل يغطي المادة العلمية المستهدفة.

ويعد الكتاب الجامعي من أشكال التغطية المرجعية التي تلقى قبولاً في بعض الأوساط التربوية، بكونه مصدراً من مصادر المعرفة المحررة والمتاحة للطالب لدراسة مفردات المقررات الدراسية؛ لما يمتاز به من ترابط في الأفكار، وحسن العرض، وموثوقية المضامين، وتمكن مؤلفيه وحسن تأهيلهم، وقد أوصى عدد من المؤتمرات باعتماد الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الجامعية بشكل عام، ومقررات العلوم الشرعية بشكل خاص، حيث أوصى مؤتمر (علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح) – الذي عقد في عمَّان (١٩٩٥م)- بالاهتمام بإعداد الكتاب الدراسي الذي تتوافر فيه شروط الكتاب المنهجي من الناحية الفنية والفكرية، وتحقيق التوازن بين الحاجة إلى اعتماد كتب عصرية مقررة، وضرورة العودة إلى المراجع الأصلية، والتعامل مع كتب التراث، في حين أوصى مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي (عمَّان- ١٩٩٩م) بتأليف كتب حديثة، تجمع بين العلم الشرعي الأصيل، والأسلوب المعاصر السهل.

ولما يتصف به الأستاذ الجامعي من تمكن من التخصص، وسعة اطلاع على مصادره، وخبرة في تدريس مقرراته، ومسؤولية مباشرة في تدريس المقرر، كان هو الشخص الأنسب لاختيار الكتب المرجعية؛ إذ تؤكد العديد من الدراسات على الدور المهم للأستاذ الجامعي في اختيار الكتب المرجعية المناسبة للمقررات الدراسية، حيث أظهرت دراسة رابطة الناشرين الأمريكية(The Association of American Publishers) (عامي ١٩٧٢م و ١٩٧٤م) أن أستاذ المادة هو المسؤول الأول عن اختيار المواد المقروءة في أكثر من ٧٥٪من الكليات والجامعات

الأمريكية، كما أظهرت دراسة كودي (Cody, 1978)(كلاهما في الشيخ وصبيح،١٤٠٣، ص٤٢) أن عملية اختيار الكتاب المقرر هي عملية فردية يقوم بها عضو هيئة التدريس.

مشكلة الدراسة

على الرغم من اهتمام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتطبيق معايير الجودة في جميع جوانب العملية التعليمية بما يشمل التحقق من توافر المراجع المناسبة للمقررات بعامة والمقررات الشرعية بشكل خاص، وبرغم أن الدعوة لاعتماد الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية كانت بعيدة الأمد نسبياً، إلا أن المتتبع لوضع التدريس في الكليات الشرعية يلحظ قلة الكتب الجامعية المعتمدة في تدريس المقررات الشرعية من جهة، وعزوف الطلاب عن الكتب العلمية التراثية من جهة أخرى، مما حدى بكثير من طلاب الكليات الشرعية إلى الاعتماد على المذكرات والأمالي غير المحررة، مما قد يعكس حالة من التحفظ لدى أعضاء هيئة التدريس حيال استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، وعليه فقد تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الشرعية بجامعة الإمام نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية.**

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الاتجاه العام لأعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية؟
٢. ما مدى مناسبة الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟
٣. ما التغطية المرجعية المناسبة لتدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية؟
٤. ما إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟
٥. ما سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

١. كشف الاتجاهات العامة لأعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية.

٢. إظهار مدى مناسبة الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣. الكشف عن التغطية المرجعية المناسبة لتدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤. إبراز إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥. إبراز سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال الآتي:

١. يتوقع أن تفيد الدراسة في إبراز إيجابيات استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية وسلبياته.

٢. يتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في حسم أو تقليل الجدل الأكاديمي في الأقسام العلمية في الكليات الشرعية حول جدوى استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية.

٣. يتوقع أن تفيد نتائج الدراسة القائمين على الخطط الدراسية في الأقسام العلمية في الكليات الشرعية حول اعتماد الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية وتطوير توصيف المقررات الشرعية.

حدود الدراسة

تمحورت الدراسة حول الحدود الموضوعية الآتية:

- اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في كلية الشريعة وكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الفصل الدراسي الأول لعام ١٤٣٨/١٤٣٩هـ. ممن هم في الرتب العلمية التالية: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر.
- شملت الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس في أقسام كلية أصول الدين الثلاثة (قسم القرآن وعلومه، قسم السنة وعلومها، وقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة)، في حين اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في ثلاثة أقسام من أقسام كلية الشريعة، هي: قسم الفقه، وقسم أصول الفقه، وقسم الثقافة الإسلامية. في حين تم استبعاد (قسم الأنظمة)؛ حيث إنه قسم أنشئ حديثا، ولا يضم سوى ثمانية معيدين فقط، مما يتعذر معه إجراء الدراسة عليهم.

مصطلحات الدراسة

الاتجاه: عُرِّف الاتجاه في هذه الدراسة بأنه: مجموعة من المكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية التي تتصل باستجابة أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من حيث القبول، أو الرفض، نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية.

الكتاب الجامعي: تُعرِّف الدراسة الحالية الكتاب الجامعي بأنه: المرجع الرئيس المعتمد للمعرفة العلمية الأساسية المقدّم للطلاب الذين يدرسون مقررا دراسيا شرعيا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المقررات الشرعية: يُعرِّف الباحث المقررات الشرعية في هذه الدراسة إجرائيا بأنها: المقررات التي تتولى تدريسها الأقسام العلمية في كليتي الشريعة وأصول الدين.

عضو هيئة التدريس: بحسب نظام التعليم العالي فإن عضو هيئة التدريس: هو كل من يحمل درجة الدكتوراه ويعمل في الجامعة برتبة أستاذ أو أستاذ مشارك أو أستاذ مساعد (مجلس التعليم العالي،٢٠٠٧، ص١٨٥- ١٨٦، ٢٧٢).

أما من هم في حكم عضو هيئة التدريس فبحسب نظام مجلس التعليم العالي فهو: كل من يحمل درجة الدكتوراه أو الماجستير أو البكالوريوس ويعمل في الجامعة بوظيفة محاضر أو معيد أو مدرس لغة (مجلس التعليم العالي، ٢٠٠٧، ص ١٥٣، ١٨٦- ١٨٧، ٢٧٢).

وفي هذه الدراسة فإن عضو هيئة التدريس يشمل الأكاديميين العاملين في كليتي الشريعة وأصول الدين ممن يحملون الرتب العلمية التالية: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر.

الإطار النظري

يُعرَّف الكتاب الجامعي بأنه: "المادة التعليمية التي تقدم للطلاب من خلال كتاب يستخدم في مجال موضوعات مقرر معين، ومعد للاستخدام في مستوى تدريسي محدد، كمصدر رئيسي لدراسة موضوعات المقرر" (الشيخ وصبيح، ١٤٠٣هـ، ص١٣)، ويراعي في محتواه وطريقة عرضه مستوى الدارسين، والمدى الزمني المخصص لتدريس المقرر، ويشتمل على الحقائق والمعلومات الأساسية التي ينبغي أن يلم بها كل من يهتم بالمجال (مقبل، ٢٠٠٩).

ويمكن تصنيف الكتب الدراسية في المرحلة الجامعية بحسب العمق والاستيعاب إلى نوعين عامين:

الأول: الكتاب المنهجي Textbook: وقد عرّفه جود (Good) بأنه "كتاب يتناول مادة دراسية محددة وفق نسق خاص، لغرض الانتفاع بها في مستوى تعليمي محدد، تستعمل فيه كمصدر أساسي للمعلومات" (Good,1973, p.51)، وهو كتاب دراسي يهدف إلى تغطية مقرر معين في التعليم الجامعي، ويراعي في محتواه وطريقة عرضه مستوى الدارسين، والمدى الزمني المخصص لتدريس المقرر.

الثاني: الكتاب المرجعي Reference book:وهو كتاب دراسي يهدف إلى جمع كل ما يتعلق بعلم من العلوم الأساسية بحيث يحيط ويستوعب كل ما يتعلق بذلك العلم والمجال (التكينة، ١٩٩٩)،فالكتاب المقرر يتعلق بالمقرر بشكل خاص ومباشر، أما الكتاب المرجعي فهو يتعلق بالعلم بمفهومه العام، دون النظر إلى مقرر بعينه.

ويشهد استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الجامعية جدلاً واسعاً بين التربويين قديما وحديثا، وتتباين المواقف من الكتاب الجامعي تبايناً ظاهراً بين القبول والرفض والتأييد والمعارضة.

الفريق الأول: فأما الفريق المؤيد لاستخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الجامعية فيرى أن تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي يتطلب – فيما يتطلب– ضبط عمليات التدريس، والتحقق من توافر التغطية المرجعية المناسبة لمضامين المقررات المدروسة. والكتاب الجامعي يمثل أداة ضرورية لضبط عمليات التدريس؛ حيث عنيت مقاييس ضمان الجودة في تلك المؤسسات بشكل مباشر أو ضمني بتقويم جودة الكتاب الجامعي، وتحديد المواصفات والمعايير التي ترقى بجودة الكتاب الجامعي بوصفه أحد الأركان الأساسية لجودة العملية التعليمية، بما يضمن جودة الاتجاهات والأهداف والآليات والإجراءات والممارسات المتوائمة مع المعايير الأكاديمية (التل والمستريحي، ٢٠١٢)؛ وعليه فالكتاب الجامعي عنصر ضروري وأداة فاعلة لتحقيق جودة التعليم الجامعي وضبطه.

وفي هذا السياق تسوق الأدبيات – العربية خاصة – عدداً من الإيجابيات لاستخدام الكتاب الجامعي (مقبل، ٢٠٠٩؛ خليفة، ٢٠٠٨؛ سعيد، ٢٠٠٧؛ عيسان وخطايبة، ٢٠٠٢؛ الزحيلي، ١٩٩٩؛ التكينة، ١٩٩٩؛ المجالي، ١٩٩٥؛ إلياس، ١٩٩٦)،يمكن إجمالها فيما يلي:

١. ينمي مهارات العلم لدى الطالب من تحليل وتقييم واستقراء ...إلخ.
٢. يوفر أنشطة تعليمية تسهم في تفعيل دور الطالب.
٣. يوفر أسئلة تقويمية لقياس مستوى الطالب.
٤. يقدم تغطية شاملة ومعتمدة لمفردات المقرر.
٥. يوضح المسائل العلمية بالأشكال التوضيحية المساعدة.
٦. توضيح مصطلحات المقرر بعبارة تناسب مستوى الدارسين.
٧. الاختصار الكبير في محتوى المادة العلمية، بالبعد عن التطويل الممل، وتجاوز الإسهاب في التفريع.
٨. تصنيف المسائل وتقسيمها وتبويبها وجمعها في وحدات موضوعية متناسقة.
٩. يتماشى مع النمط السائد للامتحانات.
١٠. سهولة العبارة، وجودة العرض.

أما فيما يتعلق باستخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، فالمؤيدون لاستخدامه يسوّغون ذلك بعدد من الإيجابيات، منها:

١. المساهمة في ربط نفوس الناشئة بالعلوم الشرعية الأصيلة وتقريبها للمتعلمين.
٢. إحياء العلوم الشرعية وتقديمها في صورة مواكبة للحياة المعاصرة بمختلف جوانبها.
٣. تسهيل معرفة الدراسين (خاصة غير المختصين) بالأحكام الشرعية في النوازل والحوادث المستجدة.
٤. إيراد المسائل والشبهات والمشكلات المعاصرة ذات العلاقة والإجابة عنها بأسلوب شرعي قويم.
٥. الاستدلال والتعليل للمسائل بإيراد الأدلة النقلية والعقلية، والعناية ببيان الحكمة التشريعية.
٦. ربط العلم الشرعي بالواقع، وتقديم أمثلة تطبيقية معاصرة.
٧. تضييق دائرة الخلاف، وتسهيل الوصول للقول المعتمد.
٨. تقديم المحتوى العلمي بلغة عصرية يسهل فهم مضامينها.

الفريق الثاني: في المقابل يرى الفريق الرافض لاستخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الجامعية أنه "مقبرة للتعليم الجامعي" (سعيد، ٢٠٠٧)؛ حيث تكمن خطورة الكتاب الجامعي في أنه يعرض وجهة نظر واحدة محدودة، مما يهدد العملية التعليمية ويجعلها تتحول من عملية توسيع لمدارك الطالب إلى عملية تلقين وحفظ (مقبل، ٢٠٠٩)،فطبيعة الدراسة الجامعية تقوم على الاطلاع والبحث، والأصل في الجامعة أن تعمل على تنمية قدرات الطلاب ومهاراتهم في البحث والاطلاع والقراءة الحرة والتعلم الذاتي، وهذا لا يتماشى مع فكرة الاقتصار على كتاب معين لكل مقرر يدرسه الطالب (الشيخ وصبيح، ١٩٨٣، ص٤٣)،كما أن اعتماد الطالب على أكثر من مصدر علمي لكل مقرر، هو الأسلوب الأكثر انتشارا في جامعات الدول المتقدمة، ويكسب الطالب عادات إيجابية؛ حيث سيشد الطلاب أكثر إلى حضور المحاضرات، ويحفزهم على ارتياد المكتبات, ويزيد من انضباط المحاضرة, ويقوي بالتالي العلاقات والروابط الأكاديمية المطلوبة بين الطالب و المدرس وبين الطالب والجامعة, وينمي روح البحث العلمي ويوسع آفاق الطالب الذهنية (سعيد، ٢٠٠٧).

وفي هذا الصدد تسوق بعض الأدبيات عدداً من سلبيات الاعتماد الكلي على الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الجامعية (خليفة، ٢٠٠٨؛عيسان وخطايبة، ٢٠٠٢؛ إلياس، ١٩٩٦؛ الشيخ وصبيح، ١٤٠٣)، يمكن تلخيصها في الآتي:

١. شيوع التعلم الصم المتمثل في حفظ متن الكتاب الجامعي.
٢. ضعف مهارة البحث العلمي لدى الطلاب.
٣. يحصر الطالب في وجهة نظر مؤلف واحد.

٤. الاعتماد الكلي على الكتاب الجامعي كمصدر وحيد للمعرفة.
٥. يخالف طبيعة الدراسة الجامعية القائمة على التخصص الدقيق والعمق المعرفي.
٦. يخالف طبيعة الدراسة الجامعية القائمة على البحث والاستقصاء والاطلاع على مصادر متعددة للمعرفة.
٧. يكسب الطالب المعارف دون الخبرات والمهارات اللازمة له في تخصصه.
٨. لا يوسع آفاق الطالب وقدراته على حل المشكلات.
٩. انخفاض دافعية الطالب للتعلم.
١٠. تقليل فرص الاطلاع الذاتي والقراءة الإثرائية الحرة.

أما المعارضون لاستخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية فهم يستندون في موقفهم لعدد من الاعتبارات، منها:

الأول: أن استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الجامعية ليس مقبولاً على اطلاقه في الأوساط الأكاديمية، كما تم بسطه سلفاً، والمعارضون لاستخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية يستندون في ذلك للموقف الرافض من الكتاب الجامعي بشكل عام.

الثاني: واقع الكتب الجامعية

أن كثيرًا من الكتب الجامعية المؤلفة لم يراع في تصميمها المعايير المعتبرة في الكتاب الجامعي، وقد تغلب عليها الصبغة التجارية؛ حيث أصبح تأليف الكتب الجامعية ونشرها تجارةً رائجةً، وتحول الغرض منها من تحقيق الأهداف التعليمية إلى تحقيق المكاسب التجارية، وأثر ذلك على جودة الكتاب الجامعي بالجملة، وهذا ما أظهرته عدد من الدراسات التي سعت إلى تقييم بعض المقررات الجامعية في ضوء معايير جودة الكتاب الجامعي، كدراسة كل من: ممدوح ومصلح (٢٠١٦)، وفروانة (٢٠١٦)، والهاشمية (٢٠١٥)، ولمياء إبراهيم (٢٠١٤).

الثالث: خصوصية المقررات الشرعية

فالعلوم الشرعية ومقرراتها لها طبيعة خاصة من حيث المصدر والهدف والمكانة، أما من حيث المصدر: فمصدر العلوم الشرعية هو النص الشرعي، فهي تقوم على نصوص الوحي من الكتاب والسنة، ومهما تفرعت العلوم الشرعية فمقياسها من حيث القبول أو الرد هو النص الشرعي، فما كان موافقاً للكتاب والسنة فهو مقبول، وما كان مخالفاً لهما فهو مردود (اليوبي، ١٤٢٦)، وأما من حيث الهدف: فالعلوم الشرعية تهدف إلى تعريف الخلق بخالقهم وتحقيق عبوديتهم لله تعالى دون سواه. وعليه فالخلل إن تطرق لها فخطره عظيم، حيث سيفسد على الإنسان عقيدته وعبادته ودنياه وآخرته، وأما من حيث المكانة: فالعلوم الشرعية تمثل ديناً يعتنقه المتعلم ويتعبد الله به، ولهذا كان حقها

الاحترام والتعظيم في نفوس المعلمين والمتعلمين على حد سواء، وإذا كان هذا هو شأن العلوم الشرعية ومقرراتها فالواجب أن تحفظ وتصان من العبث والمتاجرة بها في كتب لا تحقق أهدافها ولا تراعي مكانتها.

وبالجملة فإن المعارضين لاستخدام الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية يوردون الاستدراكات الآتية:

١. أن طبيعة العلم الشرعي من حيث تمحوره حول النص الشرعي يقوي الاعتماد على الكتب التراثية دون الكتب المعاصرة.

٢. أن استخدام الكتب الجامعية يفصل الطالب عن تراثه العلمي وكتب العلم الأصيلة، ولا يحقق التراكم المعرفي المطلوب، ويضعف البناء العلمي للطالب.

٣. أن استخدام الكتب الجامعية يفقد الطالب الدربة على لغة العلماء ومصطلحات العلم الشرعي الشائعة.

٤. أن استخدام الكتب الجامعية يؤدي إلى اندثار بعض الموروث الشرعي بترك تعلمه ودراسته.

٥. أن الكتب الجامعية المعاصرة لا يمكن أن تقوم مقام الكتب التراثية الأصيلة.

٦. أن الكتاب الجامعي المعاصر مهما كانت جودته لا يمكن أن يفي بمفردات المقرر الشرعي.

وعند الحديث عن مدى مناسبة استخدام الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية، فإنه لا يمكن وضع جميع المقررات الشرعية ودارسيها في موقف واحد، وإصدار حكم موحد عليها جميعاً؛ حيث أن الوضع يختلف بحسب حال الدارسين، وبحسب المقررات المدروسة كذلك، وقبل الخوض في مناسبة الكتب الجامعية لتدريس المقررات الشرعية، نحتاج إلى تصنيف الدراسين، وتصنيف المقررات الشرعية؛ ليسهل التعامل معها، أما دارسي المقررات الشرعية فيمكن تصنيفهم إلى الفئات الآتية:

- طلاب الكليات الشرعية المختصون المتقدمون.
- طلاب الكليات الشرعية المختصون المبتدؤون.
- طلاب الكليات الشرعية غير المختصين.
- طلاب الكليات غير الشرعية.

أما من حيث المقررات، فيمكن تصنيفها تبعًا لاعتبارات متعددة:

- فباعتبار التخصص يمكن تصنيفها إلى مقررات شرعية متخصصة، ومقررات شرعية مساندة، فمثلاً: مقرر (الفقه) يُدرّس في كلية الشريعة كمادة تخصص، لكنه يُدرّس في كلية أصول الدين كمادة مساندة.
- أما باعتبار مضمون المقرر وتنظيمه فيمكن تصنيفها إلى: مقررات شرعية قائمة على القضايا والموضوعات كالتوحيد والفقه، ومقررات شرعية قائمة على النصوص كالتفسير والحديث.

- وباعتبار تاريخ ظهور العلم يمكن تصنيفها إلى: مقررات لعلوم شرعية أصيلة: كعلم الفقه، والتفسير، والتوحيد. ومقررات لعلوم شرعية حديثة: كمقرر تاريخ الفقه، ومقرر مناهج المفسرين، ومقرر مناهج المحدثين، ومقرر مذاهب معاصرة، وغيرها.
- والمطلع على واقع تدريس المقررات الشرعية في الجامعات العربية عامةً والجامعات السعودية خاصةً، يقف على مجموعة من الأشكال المستخدمة في التغطية المرجعية للمقررات الشرعية، ويمكن تلخيص تلك الأشكال إجمالاً في الآتية:

الأول: الاقتصار على الكتب التراثية الأصيلة

وهذه الكتب تعد ثروة عظيمة، وتشهد لعلماء المسلمين بسعة الاطلاع، وحسن الاجتهاد، وسلامة التفكير (التكينة، ١٩٩٩). ويمتاز الكتاب الشرعي التراثي بعدد من المزايا، إلا أنه كتب بأسلوب خاص يحتاج إلى جهد ودربة لقراءته، وفهم مصطلحاته، وإدراك مضامينه، والمصدر الأصلي مهم في البناء العلمي التخصصي للطالب المختص؛ ولذلك فهذا النمط يناسب الطلاب المختصين بشكل خاص، وهذا النمط هو السائد والمتبع عرفاً في الكليات الشرعية في الجامعات السعودية.

الثاني: إقرار كتاب جامعي واحد.

الثالث: تقديم أكثر من كتاب جامعي في سياق واحد.

ويقوم هذان النمطان على استخدام الكتب الحديثة المعاصرة، وتمتاز هذه الكتب بعدد من المزايا، منها: الاختصار في المحتوى، والبعد عن التطويل الممل، وتضييق دائرة الخلاف في الأحكام بالوصول لترجيح الرأي المعتمد، وترجمة المحتوى بلغة العصر، بحيث يسهل فهم مضمونه، وتسهيل معرفة الأحكام الشرعية في النوازل والحوادث المستجدة للدراسين والمتعاملين خاصة غير المختصين منهم (المجالي، ١٩٩٥)،ولعل هذا النمط يناسب الطلاب غير المختصين بشكل خاص؛ لعدم حاجتهم للوقوف على الكتاب التراثي الأصيل، لاسيما مع عدم تمكنهم من فهم مضامينه في الجملة.

الرابع: الجمع بين الكتاب التراثي الأصيل والكتاب الجامعي المعاصر في تدريس المقرر

وهذا النمط هو المفضل لدى المحققين (الزحيلي، ١٩٩٩؛ التكينة، ١٩٩٩؛السوسوة، ٢٠٠٧)؛ لأنه يجمع بين فوائد كل من الكتاب الأصيل والكتاب الحديث، فالكتاب الحديث يعرض المادة العلمية بأسلوب سهل وعبارة واضحة، أما الكتب الأصيلة فالاطلاع عليها يكسب الطالب مهارة التعامل مع كتب التراث، وفهم مصطلحات المؤلفين، ومعرفة طرائقهم في التصنيف.

الخامس: تقديم مذكرة محررة تحوي مضامين المقرر

حيث يقوم أستاذ المقرر بتقديم دروس مكتوبة في صورة مذكرة محررة وإقرارها على الطلاب، والمذكرة وإن كانت في صورتها الأولية تمثل مسودة لكتاب قادم، كما أنها تنمي في الأستاذ ملكة التأليف والتحرير العلمي، إلا أن لها نتائج ضارة على الطلاب؛ حيث يكون الطالب عالة على أستاذه في جمع المادة العلمية (التكينة، ١٩٩٩)، كما أنها تفقد الطالب القدرة على قراءة الكتب، وتحمّل عناء البحث والاطلاع؛ ولذلك فالمذكرات لا تحظى بأي احترام في الأوساط الأكاديمية (الزحيلي، ١٩٩٩).

السادس: الأمالي

حيث يقوم بعض الطلاب بجمع ما يمليه أستاذ المقرر بقصد أو بدون قصد، ونشره بعد عرضه على أستاذ المقرر وإقراره منه، وأحياناً كثيرة تنشر الأمالي بدون مراجعة أو إقرار من أستاذ المقرر. وغني عن الذكر أن الأمالي هي أسوأ حالاً من المذكرات، وبرغم عدم اعتراف الأساتذة الجامعيين بالمذكرات والأمالي، وكثرة أضرارها على الطالب الجامعي، إلا أنها هي الأكثر رواجاً وشيوعاً وطلباً لدى الطلاب.

الدراسات السابقة

المتتبع للأدب التربوي يلحظ ندرة في الدراسات حول الكتاب الجامعي بشكل عام، وبالجملة يمكن تصنيف الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة إلى: دراسات تناولت الكتاب الجامعي للمقررات الشرعية، ودراسات تناولت الكتاب الجامعي بشكل عام أو في مقررات أخرى. فمن الدراسات لتي تناولت الكتاب الجامعي للمقررات الشرعية دراسة ممدوح ومصلح (٢٠١٦)، التي هدفت إلى تقويم كتاب مادة فقه العبادات لطلاب البكالوريوس بكلية العلوم الإسلامية بجامعة المدينة العالمية في ماليزيا، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في ضوء معايير الجودة التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن معايير الجودة التعليمية تتوافر بدرجة متوسطة في مجالات (المادة العلمية، طريقة عرض المادة، خصوصيات مادة فقه العبادات)، في حين هدفت دراسة السوسوة (٢٠٠٧) إلى التعرف على بعض الوسائل المعاصرة المقترحة لتطوير تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوثائقي، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: تفضيل إقرار كتاب حديث مضافاً إليه كتاب أو جزء من كتاب قديم عند تدريس الفقه في المرحلة الجامعية، وأما دراسة التكينة (١٩٩٩) فقد هدفت إلى التعرف على نمط تأليف الكتاب الفقهي قديماً وحديثاً، ومدى الحاجة إليه، والمعايير التي يلزم مراعاتها عند تأليفه واختياره، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي؛ حيث قامت باستطلاع آراء الطلاب الجامعيين حول النمط المفضل لهم في التغطية المرجعية لتدريس مقرر الفقه، وأظهرت الدراسة أن غالبية الطلاب يُفضِّلون تحديد كتاب جامعي واحد لكل مقرر دراسي، وأظهرت الدراسة مجموعة من الإيجابيات لاستخدام الكتاب الجامعي في تدريس

الفقه، كما خلصت الدراسة لمجموعة من المعايير اللازم مراعاتها عند تأليف الكتاب الجامعي لمقرر الفقه، وقريباً من ذلك دراسة الزحيلي (١٩٩٩) والتي هدفت كذلك إلى التعرف على أنماط تأليف الكتاب الفقهي قديماً وحديثاً، ومدى الحاجة للكتاب الجامعي الفقهي، والمعايير التي يلزم مراعاتها عند تأليفه واختياره، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى استحسان تقديم كتاب جامعي محدد للطلاب، مع ربطهم بنصوص من الكتب التراثية، وأظهرت الدراسة مجموعة من الإيجابيات لاستخدام الكتاب الجامعي في تدريس الفقه، كما قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً للتأليف في الكتب الجامعية الفقهية، وفي ذات السياق هدفت دراسة المجالي(١٩٩٥) إلى التعرف على مدى الحاجة إلى تطوير محتوى مادة الفقه في المرحلة الجامعية، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإيجابيات لاستخدام الكتاب الجامعي في تدريس الفقه.

أما الدراسات المتعلقة بالكتاب الجامعي بشكل عام فقد تعددت أغراضها: فهناك دراسات سعت لتقييم بعض المقررات الجامعية في ضوء معايير جودة الكتاب الجامعي، في حين كان هناك دراسات استهدفت التعرف على المعايير والاستراتيجيات المتبعة لاختيار الكتاب الجامعي، فأما الدراسات التي سعت إلى تقييم بعض المقررات الجامعية في ضوء معايير جودة الكتاب الجامعي فمنها: دراسة كل من: فروانة (٢٠١٦)، والهاشمية (٢٠١٥)، ولمياء إبراهيم (٢٠١٤)؛ فأما دراسة فروانة (٢٠١٦)فقد هدفت إلى التعرف على مدى توافر معايير الجودة في الكتاب الجامعي (مقدمة في علوم الحاسب الآلي)من وجهة نظر محاضري مساق "مهارات حاسوبية" في جامعة الأقصى بغزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن (٤٣٪) من العبارات لم تحقق المستوى التربوي المقبول، في حين سعت دراسة الهاشمية (٢٠١٥) إلى تعرف مدى توافر معايير الجودة في كتاب اللغة العربية المقرر على طلبة كليات العلوم التطبيقية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت المنهج الوصفي، وأظهرت الدراسة أن مستوى توافر معايير الجودة في الكتاب كان متوسطاً، أما دراسة لمياء إبراهيم (٢٠١٤) فقد هدفت إلى تحليل مقرر المناهج في التربية الرياضية للفرقة الثالثة، من وجهة نظر كلٍ من الطالبة وعضو هيئة التدريس، في ضوء معايير جودة الكتاب الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأظهرت أن (٢٣)معياراً تحققت بدرجة متوسطة، و(٣٠)معياراً تحققت بشكل متدنٍ.

أما الدراسات التي سعت إلى التعرف على المعايير والاستراتيجيات المتبعة لاختيار الكتاب الجامعي فمنها: دراسة عيسان وخطايبة (٢٠٠٢)، ودراسة طناش (٢٠٠١)؛ فأما دراسة عيسان وخطايبة (٢٠٠٢) فسعت إلى التعرف على المعايير والاستراتيجيات التي يتبعها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية والآداب بجامعة السلطان قابوس لاختيار الكتاب الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ حيث تمثلت الأداة في استبانة حوت (٤٣)فقرة طبقت على عينة تكونت من (٨٣) فرداً، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في تقديرات

الأسس والمعايير التي يتبعونها لاختيار الكتاب الجامعي تعزى للكلية أو للجنسية أو للرتبة الأكاديمية أو للخبرة الأكاديمية، وأوصت الدراسة بعدم استخدام كتاب جامعي واحد للمقرر الجامعي لآثاره السلبية على طلاب المرحلة الجامعية، أما دراسة طناش (٢٠٠١) فقد هدفت إلى التعرف على معايير الكتاب الجامعي المقرر ومعوقاته ومشكلاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت الأداة في استبانة من (٥٣)فقرة طبقت على عينة بلغت (٢٠٣) أعضاء، وأظهرت الدراسة أن (٧١,٤٪) من عينة الدراسة يحددون كتاباً جامعياً مقرراً، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى للكلية أو للرتبة الأكاديمية.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي (المسحي)؛ للوقوف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية؛ وذلك لمناسبته لأهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تحدد المجتمع المستهدف بجميع أعضاء هيئة التدريس في كليتي الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٤٣٨/ ١٤٣٩هـ، وقد بلغ العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة (٥٣٤) فرداً.

عينة الدراسة

نظراً لتعذر استيعاب جميع أفراد المجتمع عند تطبيق الدراسة؛ فقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية وفقاً لتوزيع أفراد المجتمع على الكليات والأقسام العلمية، وقد بلغت عينة الدراسة (١٠٨) أفراد، وهو ما يمثل (٢٠٪) من مجتمع الدراسة، والجدول (١) يبين توزيع أفراد العينة على متغيرات الدراسة.

جدول (١) يبين توزيع أفراد العينة على متغيرات الدراسة

المتغير	التوزيع	التكرار	النسبة
الكلية	الشريعة	٥٩	٥٤,٦
	أصول الدين	٤٩	٤٥,٤
الجنس	ذكر	٩٣	٨٦,١
	أنثى	١٥	١٣,٩
القسم	الفقه	٣٣	٣٠,٦
	أصول الفقه	٢٣	٢١,٣
	الثقافة الإسلامية	٣	٢,٨
	القرآن وعلومه	٢١	١٩,٤

	السنة وعلومها	١٦	١٤,٨
	العقيدة والمذاهب المعاصرة	١٢	١١,١
الدرجة العلمية	أستاذ	٦	٥,٦
	أستاذ مشارك	٢٣	٢١,٣
	أستاذ مساعد	٥٠	٤٦,٣
	محاضر	٢٩	٢٦,٨
الخبرة	من ١- ٥ سنوات	٧	٦,٥
	من ٦- ١٠ سنوات	٣٩	٣٦,١
	من ١١- ١٥ سنة	١١	١٠,٢
	أكثر من ١٥ سنة	٥١	٤٧,٢

أداة الدراسة

في ضوء الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، قام الباحث ببناء أداة الدراسة، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة احتوت في صورتها النهائية على جزأين:

الأول: ويشتمل على البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، المتمثلة في كل من: الجنس، والكلية، والقسم العلمي، والدرجة العلمية، والخبرة التدريسية.

الثاني: ويهدف إلى قياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، واشتمل على (٥٤) عبارة توزعت في خمسة محاور:

- المحور الأول: الاتجاه العام نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، ويشتمل على (١٠) عبارات.
- المحور الثاني: مدى مناسبة الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية، ويشتمل على (٧) عبارات.
- المحور الثالث: التغطية المرجعية المناسبة لتدريس المقررات الشرعية، ويشتمل على (٣) عبارات.
- المحور الرابع: إيجابيات استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، ويشتمل على (١٩) عبارة.
- المحور الخامس: سلبيات استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، ويشتمل على (١٥) عبارة.

وقد تنوع نمط عبارات الاستبانة على النحو الآتي:

- جاءت فقرات المحور الثالث (٣عبارات) على شكل (الاختيار من متعدد)، حيث يقوم المستجيب باختيار واحدٍ فقط من الخيارات الستة المتاحة أمامه.
- في حين جاءت بقية الفقرات (٥١ عبارة) مقرونة بسلم إجابات وفق نموذج (ليكرت) ذي التدرج الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)، بحيث يجيب المستجيب عن كل فقرة باختيار درجة موافقة واحدة

فقط من بين بدائل الإجابة بوضع (√) داخل الحقل المناسب. وقد صُنفت إجابات النوع الثاني إلى خمس فئات متساوية المدى من خلال المعادلة الآتية:

طول الفئة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) ÷ عدد البدائل = (٥-١) ÷ ٥ =٠,٨٠

والجدول رقم (٢) يظهر توزيع الإجابات على الفئات الخمس.

جدول (٢) توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

الوصف	مدى المتوسطات
موافق بشدة	من ٤,٢١-٥,٠٠
موافق	من ٣,٤١-٤,٢٠
محايد	من ٢,٦١-٣,٤٠
معارض	من ١,٨١-٢,٦٠
معارض بشدة	من ١,٠٠-١,٨٠

صدق أداة الدراسة

تم التأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

أ- **الصدق الظاهري (صدق المحتوى)**

للتحقق من صدق محتوى الاستبانة، تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ وذلك لإبداء مقترحاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث وضوح العبارة، وسلامة الصياغة، ومناسبة العبارات للمحاور، وإضافة وحذف وتعديل ما يرونه مناسباً. وبلغ عدد المحكمين (١٠) محكمين يتوزعون بين التخصصات الشرعية والتربوية، حيث بلغ عدد المختصين بالدراسات الشرعية (٤) محكمين، في حين بلغ عدد المختصين في المناهج وطرق التدريس (٦) محكمين، وقد عدت موافقة (٨٠٪) من المحكمين على مناسبة العبارة شرطا لاعتمادها.

ب- **الصدق الداخلي**

تم التحقق من الصدق الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين كل عبارة من عبارات الأداة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، كما يظهر في جدول (٣).

جدول رقم (٣) معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل عبارة من عبارات الأداة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معاملالارتباط
المحور الأول		المحور الثالث		المحور الرابع	
١.	**0.901	١.	**٠,٤٥٩	١.	**0.906
٢.	**0.904	٢.	*٠,٣٠٣	٢.	**0.924
٣.	*0.433	٣.	**٠,٤٩٣	٣.	**0.895

العبارة	معامل الارتباط
المحور الأول	
٤.	0.846**
٥.	0.898**
٦.	0.859**
٧.	0.899**
٨.	٠,٣٦٦*
٩.	0.868**
١٠.	٠,٥٥٢**
المحور الثاني	
١.	0.865**
٢.	0.864**
٣.	0.896**
٤.	0.757**
٥.	0.805**
٦.	0.877**
٧.	0.871**

العبارة	معامل الارتباط
المحور الثالث	
المحور الخامس	
١.	0.892**
٢.	0.916**
٣.	0.902**
٤.	0.429*
٥.	0.395*
٦.	0.886**
٧.	0.920**
٨.	0.472**
٩.	0.894**
١٠.	0.868**
١١.	0.898**
١٢.	0.937**
١٣.	0.900**
١٤.	0.952**
١٥.	0.951**

العبارة	معاملالارتباط
المحور الرابع	
٤.	0.925**
٥.	0.931**
٦.	0.919**
٧.	0.894**
٨.	0.920**
٩.	0.431*
١٠.	0.945**
١١.	0.931**
١٢.	0.905**
١٣.	0.914**
١٤.	0.946**
١٥.	0.952**
١٦.	٠,٣٠٦*
١٧.	٠,٤٨٩**
١٨.	٠,٧١٢**
١٩.	٠,٦٥٨**

* دالة عند مستوى ٠,٠٥. ** دالة عند مستوى ٠,٠١.

ويتضح من جدول (٣) أن جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى (٠,٠١)، أو عند مستوى (٠,٠٥)، وهو ما يعني أن جميع العبارات المكونة للاستبانة تتمتع بدرجة صدق عالية وصالحة للتطبيق الميداني.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الاستبانة تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل الفاكرونباخ (Alpha Cronbach)لكل محور من محاور الأداة وللأداة ككل. كما هو مبين في جدول (٤).

جدول (4) معاملات ثبات ألفاكرونباخ لمحاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد البنود	معامل ألفاكرونباخ
المحور الأول	١٠	٠,٨٨٥
المحور الثاني	٧	٠,٩٢٩
المحور الثالث	٣	٠,٧٩٥
المحور الرابع	١٩	٠,٩٥٥
المحور الخامس	١٥	٠,٩٣١
معامل الثبات الكلي	٥٤	٠,٨٥٤

وبحسب الجدول رقم (٤) فقد تراوحت معاملات الثبات بين (٠,٧٩٥)، و(٠,٩٣١)، كما بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (٠,٨٥٤)، وجميعها قيم ثبات عالية، توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني، ومناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة.

إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالإجراءات الآتية:

- الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة في مجال الدراسة.
- حصر مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بالدخول على مواقع الأقسام العلمية على البوابة الإلكترونية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والوقوف على قوائم أعضاء الهيئات التدريسية في الأقسام، وقام بتدقيق تلك البيانات ومراجعتها بالتواصل مع مسؤولي الجودة في كليتي الشريعة وأصول الدين.
- بناء أداة الدراسة في صورتها الأولية.
- تحكيم أداة الدراسة وبناؤها في صورتها النهائية في ضوء ملاحظات المحكمين تعديلاتهم.
- حساب قيم الصدق والثبات لأداة الدراسة، بتطبيق الأداة على مجموعة من مجتمع الدراسة غير الداخلين في العينة.
- التطبيق الفعلي لأداة الدراسة.
- جمع البيانات وترتيبها وتحليلها واستخلاص النتائج.
- مناقشة النتائج.

أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

تم تحليل البيانات باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (الإصدار الرابع والعشرون). ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) وذلك لحساب الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه، وذلك لتقدير صدق أداة الدراسة، وكذلك للتعرف على دلالة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

٢. معامل الفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لقياس ثبات أداة الدراسة.

٣. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على البيانات الأولية لمفردات الدراسة.

٤. المتوسط الحسابي (Mean)لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، وكذلك لترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.

٥. الانحراف المعياري (Standard Deviation) وذلك للتعرف على مدى انحراف آراء أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

نتائج السؤال الأول: ما الاتجاه العام لأعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية؟

للتعرف على الاتجاه العام لأعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) استجابات أفراد الدراسة على عبارات المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
7	إقرار الكتاب الجامعي سيسهم في تقليل الاعتماد على المذكرات	4.63	0.605	موافق بشدة	1
9	أؤيد إنشاء وحدات علمية تتبع إدارة الجامعة لتشجيع تأليف الكتب الجامعية ونشرها	4.34	0.811	موافق بشدة	2
2	ارغب المشاركة في تأليف كتب مرجعية للمقررات الشرعية الجامعية	4.23	0.849	موافق بشدة	3
8	اعتماد الكتاب الجامعي سيسهم في زيادة حركة الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس	4.19	0.811	موافق	4
5	طبيعة العلم الشرعي بكونه قائماً على النص الشرعي يقوي الاعتماد على الكتب التراثية	4.14	1.009	موافق	**5**
10	أؤيد زيادة وزن الكتاب الجامعي في نظام الترقية الأكاديمية	4.13	1.145	موافق	**6**
3	الحاجة ماسة لتأليف كتب جامعية بلغة معاصرة للمقررات الشرعية	4.07	0.924	موافق	7
4	الكتب الجامعية المعاصرة لا يمكن أن تقوم مقام الكتب التراثية الأصيلة	4.00	1.005	موافق	8
6	لا يمكن أن تكون الكتب المعاصرة في جودة الكتب التراثية الأصيلة	3.82	1.092	موافق	9
1	الكتاب الجامعي المعاصر مهما كانت جودته لا يمكن أن يفي بمفردات المقرر الشرعي	3.27	1.204	محايد	10
المتوسط العام		4.08	0.474	موافق	

تضح من الجدول (٥) ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لديهم اتجاهات إيجابية بدرجة كبيرة نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور الاتجاه العام نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية (٤,٠٨)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، وهي التي تشير إلى رتبة (موافق).

ثانياً: تمحورت استجابات أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حول الموافقة على أغلب عبارات المحور. حيث كانت الاستجابات تعبر عن الموافقة بشدة نحو ثلاث من العبارات التي تقيس الاتجاه العام نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، وهي العبارات ذوات الأرقام

(٧، ٩، ٢)؛ حيث بلغت متوسطات الموافقة عليها (٤,٦٣، ٤,٣٤، ٤,٢٣)على الترتيب، في حين عبرت الاستجابات عن الموافقة نحو ست عبارات، وهي العبارات ذوات الأرقام (٨، ٥، ١٠، ٣، ٤، ٦)؛حيث بلغت متوسطات الموافقة عليها (٤,١٩، ٤,١٤، ٤,١٣، ٤,٠٧، ٤، ٣,٨٢) على الترتيب، وفي المقابل كانت الاستجابات تعبر عن الحياد نحو عبارة واحدة، وهي العبارة رقم (١)، وجاءت في المرتبة (العاشرة) من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، بمتوسط موافقة مقداره (٣,٢٧).

ولم يقف الباحث على دراسات سابقة حول الاتجاه نحو استخدام الكتاب الجامعي في تدريس مقررات العلوم الشرعية، إلا أن نتائج السؤال الأول تتماشى مع الاتجاه الإيجابي السائد في الفكر التربوي حول استخدام الكتب الجامعية في تدريس المقررات بشكل عام، وهي كذلك تتوافق بشكل غير مباشر مع ما أبرزته دراسة كل من: المجالي (١٩٩٥)، والتكينة (١٩٩٩)، والزحيلي (١٩٩٩)، والسوسوة (٢٠٠٧)؛ حيث أظهرت جميعها بعض الإيجابيات المتوقعة لاستخدام الكتاب الجامعي المعاصر في تدريس المقررات الشرعية، ولعل ذلك يعود إلى المعايير العالية التي يتم اتباعها عند تأليف الكتب الجامعية بشكل عام.

نتائج السؤال الثاني: ما مدى مناسبة الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

للتعرف على مدى مناسبة الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) استجابات أفراد الدراسة على عبارات المحور الثاني مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
4	الكتاب الجامعي يناسب تدريس المقررات الشرعية لطلاب الكليات غير الشرعية	4.55	0.586	موافق بشدة	1
3	الكتاب الجامعي يناسب تدريس المقررات الشرعية لطلاب الكليات الشرعية غير المختصين	4.19	0.799	موافق	2
2	الكتاب الجامعي يناسب تدريس المقررات الشرعية لطلاب الكليات الشرعية المختصين المبتدئين	4.06	0.857	موافق	3
6	الكتاب الجامعي يناسب تدريس المقررات الشرعية المعاصرة دون المقررات التراثية	3.99	1.072	موافق	4
5	الكتاب الجامعي يناسب تدريس المقررات الشرعية المساندة دون التخصصية	3.98	0.957	موافق	5
1	الكتاب الجامعي يناسب تدريس المقررات الشرعية لطلاب الكليات الشرعية المختصين	3.65	1.122	موافق	6

7	الكتاب الجامعي يناسب تدريس المقررات الشرعية القائمة على القضايا والموضوعات	3.21	1.120	محايد	7
	المتوسط العام	3.95	0.549	موافق	

يتضح من الجدول (٦) ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يرون أن الكتاب الجامعي مناسب بدرجة كبيرة لتدريس المقررات الشرعية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور مناسبة الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية (٣,٩٥)، وهو يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى رتبة (موافق).

ثانياً: تمحورت استجابات أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية حول الموافقة على أغلب عبارات المحور؛ حيث كانت الاستجابات تعبر عن الموافقة بشدة على (واحدة) من العبارات التي تقيس مناسبة الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية، وهي العبارة رقم (٤)، حيث حلت في المرتبة (الأولى)، بمتوسط موافقة مقداره (٤,٥٥). في حين عبرت الاستجابات عن الموافقة على خمس من العبارات التي تقيس مناسبة الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية؛ وهي العبارات ذوات الأرقام (٣، ٢، ٦، ٥، ١) حيث بلغت متوسطات الموافقة عليها (٤,١٩، ٤,٠٦، ٣,٩٩، ٣,٩٨، ٣,٦٥) على الترتيب، وفي المقابل كانت الاستجابات تعبر عن الحياد نحو عبارة واحدة، وهي العبارة رقم (٧)، حيث جاءت في المرتبة (السابعة)، بمتوسط موافقة مقداره (٣,٢١).

ثالثاً: أن ترتيب فئات الدارسين في مدى مناسبة الكتاب الجامعي لتدريسهم جاء منطقياً في المجمل، حيث حل طلاب الكليات غير الشرعية (كتدريس الفقه لطلاب كلية الحاسب مثلاً) في المرتبة الأولى، وجاء طلاب الكليات الشرعية غير المختصين في المرتبة الثانية (كتدريس الفقه لطلاب كلية أصول الدين مثلاً)، في حين جاء الطلاب المختصون المبتدؤون في المرتبة الثالثة. أما الطلاب المختصون المتقدمون فقد حلوا في المرتبة الرابعة.

وبرغم أن الباحث لم يقف على دراسات سابقة حول مدى مناسبة استخدام الكتاب الجامعي لتدريس المقررات الشرعية، إلا أن الترتيب الذي أظهرته نتائج السؤال الثاني يعتبر منطقياً؛ حيث إن الحاجة للاطلاع على الكتاب التراثي والدربة على فهم مضامينه تهم طالب العلوم الشرعية المختص سواء كان متقدماً أو مبتدئاً، ثم يليه طالب العلوم الشرعية غير المختص، أما الطالب في الكليات غير الشرعية فلا يحتاج لذلك مطلقاً، وأما من حيث نوع المقررات فقد جاء الترتيب منطقياً كذلك؛ حيث حلت المقررات المعاصرة في المرتبة الأولى من حيث مناسبة الكتاب الجامعي لتدريسها، تلاها المقررات المساندة في المرتبة الثانية، في حين حلت المقررات القائمة على القضايا والموضوعات

في المرتبة الثالثة؛ حيث إن المقررات المعاصرة تخلو من الكتب التراثية لحداثة موضوعها، ولا خيار فيها سوى استخدام الكتاب الجامعي المعاصر، أما المقررات المساندة فيدرسها الطالب غير المختص فحاجته للكتاب التراثي أقل.

نتائج السؤال الثالث: ما التغطية المرجعية المناسبة لتدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

للتعرف على التغطية المرجعية المناسبة لتدريس المقررات الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث، وجاءت النتائج كما توضحها الجداول (٧، ٨، ٩).

أولاً: أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين في الكليات الشرعية

جدول (٧) استجابات أفراد الدراسة حول (أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين في الكليات الشرعية)

الاستجابة	التكرار	النسبة
الاقتصار على الكتب التراثية الأصيلة	57	64.4
إقرار كتاب جامعي واحد	4	3.7
إقرار أكثر من كتاب جامعي معاصر	14	13
الجمع بين الكتاب التراثي الأصيل والكتاب الجامعي المعاصر في تدريس المقرر	33	30.6
تقديم مذكرة محررة تحوي مضامين المقرر	0	0
الأمالي غير المحررة	0	0
المجموع	108	%100

يتضح من الجدول (٧) أن غالبية عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الكليات الشرعية بجامعة الإمام يرون أن الاقتصار على الكتب التراثية الأصيلة هو أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين في الكليات الشرعية، حيث بلغ عددهم (٥٧) -يمثلون ما نسبته (٦٤,٤٪) -، في حين أن (٣٣) من عينة الدراسة - يمثلون ما نسبته (٣٠,٦٪) - يرون أن الجمع بين الكتاب التراثي الأصيل والكتاب الجامعي المعاصر هو الأنسب في تدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين، وفي المقابل يرى (١٤) فرداً من عينة الدراسة.

- يمثلون١٣٪- أن إقرار أكثر من كتاب جامعي معاصر هو الأنسب، بينما يرى (٤) أفراد من عينة الدراسة
- يمثلون٣,٧٪-أن إقرار كتاب جامعي واحد هو الأنسب لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين.

ثانياً: أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب غير المختصين في الكليات الشرعية.

جدول (٨) استجابات أفراد الدراسة حول (أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب غير المختصين في الكليات الشرعية)

الاستجابة	التكرار	النسبة
الاقتصار على الكتب التراثية الأصيلة	3	2.8
إقرار كتاب جامعي واحد	50	46.3
إقرار أكثر من كتاب جامعي معاصر	10	9.3
الجمع بين الكتاب التراثي الأصيل والكتاب الجامعي المعاصر في تدريس المقرر	42	38.9
تقديم مذكرة محررة تحوي مضامين المقرر	3	2.8
الأمالي غير المحررة	0	0
المجموع	108	%100

يتضح من الجدول (٨)أن (٥٠)فرداً –يمثلون ما نسبته (٤٦,٣٪)– من أعضاء هيئة التدريس يرون أن إقرار كتاب جامعي واحد، هو أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين في الكليات الشرعية، في حين أن (٤٢) من عينة الدراسة –يمثلون ٣٨,٩٪–يرون أن أنسب المراجع يتمثل في الجمع بين الكتاب التراثي الأصيل والكتاب الجامعي المعاصر في تدريس المقرر، وفي المقابل يرى (١٠) من عينة الدراسة –يمثلون ٩,٣٪– أن إقرار أكثر من كتاب جامعي هو الأنسب، في حين يرى (٣) من عينة الدراسة –يمثلون ما نسبته (٢,٨٪)– يرون أن أنسب المراجع يتمثل في الاقتصار على الكتب التراثية الأصيلة، وتساوت تلك الفئة مع الذين يرون تقديم مذكرة محررة تحوي مضامين المقرر.

ثالثاً: أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين في الكليات الشرعية:

جدول (٩) استجابات أفراد الدراسة حول (أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين في الكليات الشرعية)

الاستجابة	التكرار	النسبة
الاقتصار على الكتب التراثية الأصيلة	–	–
إقرار كتاب جامعي واحد	80	74.1
إقرار اكثر من كتاب جامعي معاصر	11	10.2
الجمع بين الكتاب التراثي الأصيل والكتاب الجامعي المعاصر في تدريس المقرر	4	3.7
تقديم مذكرة محررة تحوي مضامين المقرر	13	12.0
الأمالي غير المحررة	–	–
المجموع	108	%100

يتضح من الجدول (٩)أن غالبية عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس يرون أن إقرار كتاب جامعي واحد، هو أنسب المراجع لتدريس المقررات الشرعية للطلاب المختصين في الكليات الشرعية، حيث بلغ عددهم (٨٠)-يمثلون ما نسبته (٧٤,١٪)-، في حين أن (١٣) من عينة الدراسة -يمثلون (١٢٪)-يرون أن أنسب المراجع يتمثل في تقديم مذكرة محررة تحوي مضامين المقرر، وقريباً من ذلك يرى (١١) من عينة الدراسة -يمثلون (١٠,٢٪)-أن أنسب المراجع يتمثل في إقرار أكثر من كتاب جامعي معاصر، في حين يرى (٤) من عينة الدراسة يمثلون (٣,٧٪) أن أنسب المراجع يتمثل في الجمع بين الكتاب التراثي الأصيل والكتاب الجامعي المعاصر في تدريس المقرر.

وتتفق ما أظهرته نتائج السؤال الثالث من الاقتصار على كتاب جامعي واحد في تدريس المقرر الشرعي للطلاب غير المختصين ولطلاب الكليات غير الشرعية مع دراسة كل من: السوسوة (٢٠٠٧)، وطناش (٢٠٠١)، والزحيلي (١٩٩٩)، والتكينة (١٩٩٩)، حيث أظهرت دراسة السوسوة (٢٠٠٧) تفضيل إقرار كتاب حديث مضافاً إليه كتاب أو جزء من كتاب قديم عند تدريس الفقه في المرحلة الجامعية، أما دراسة طناش (٢٠٠١) فقط أظهرت أن (٧١,٤٪) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية يحددون كتاباً جامعياً مقرراً، أما دراسة التكينة (١٩٩٩)فقد أظهرت أن غالبية الطلاب يُفضّلون تحديد كتاب جامعي واحد لكل مقرر دراسي، أمادراسة الزحيلي (١٩٩٩) فقد توصلت إلى استحسان تقديم كتاب جامعي محدد للطلاب مع ربطهم بنصوص من الكتب التراثية عند تدريس الفقه، وفي المقابل تخالف نتائج السؤال الثالث ما توصلت له دراسة عيسان وخطايبة (٢٠٠٢) من التوصية بعدم الاقتصار على كتاب واحد للمقرر الجامعي لآثاره السلبية على طلاب المرحلة الجامعية.

وتعد نتائج السؤال الثالث متسقة منطقياً مع واقع المقررات الشرعية؛ فالطالب المختص يحتاج للوقوف على نصوص المتقدمين ومعرفة مصطلحاتهم وتصنيفاتهم وفهم لغة العلم، وهذا لا يمكن بحال دون الرجوع إلى الكتب التراثية الأصيلة والتمرس على طرائق المتقدمين في تأليفها، أما الطالب في الكليات الشرعية غير المختص فمثل تلك المواد هي من المقررات المساندة وليست التخصصية فيكفي فيها الكتاب الجامعي مع مراجعة الكتاب التراثي عند الحاجة، في حين تكون حاجة الطالب في الكليات غير الشرعية معدومة لمثل ذلك فيكتفي في تدريس المقررات حينها بالكتاب الجامعي المعاصر.

نتائج السؤال الرابع: ما إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

للتعرف على إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الرابع، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (١٠).

جدول رقم (١٠) استجابات أفراد الدراسة على عبارات المحور الرابع مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
15	إحياء العلوم الشرعية وتقديمها في صورة مواكبة للحياة المعاصرة بمختلف جوانبها	4.37	0.540	موافق بشدة	١
11	تقديم المحتوى العلمي بلغة عصرية يسهل فهم مضامينها	4.35	0.674	موافق بشدة	٢
18	الاستدلال والتعليل للمسائل بإيراد الأدلة النقلية والعقلية والعناية ببيان الحكمة التشريعية	4.33	0.580	موافق بشدة	٣
5	يسهم في رفع معدل التحصيل العلمي للطالب	4.32	0.609	موافق بشدة	٤
16	تسهيل معرفة الدراسين (خاصة غير المختصين) بالأحكام الشرعية في النوازل والحوادث المستجدة	4.32	0.681	موافق بشدة	٤ مكرر
7	يوضح المسائل العلمية بالأشكال التوضيحية المساعدة	4.27	0.744	موافق بشدة	٥
10	تضييق دائرة الخلاف في المسائل، وتسهيل الوصول للقول المعتمد	4.22	0.868	موافق بشدة	٦
6	يقدم تغطية شاملة ومعتمدة لمفردات المقرر	4.21	0.876	موافق بشدة	٧
14	المساهمة في ربط نفوس الناشئة بالعلوم الشرعية الأصيلة وتقريبها للمتعلمين	4.20	0.806	موافق	٨
17	التيسير والتبسيط وسهولة العبارة وجودة العرض	4.19	0.787	موافق	٩
12	تصنيف المسائل وتقسيمها وتبويبها وجمعها في وحدات موضوعية متناسقة	4.19	0.738	موافق	٩ مكرر
9	الاختصار الكبير في محتوى المادة العلمية، بالبعد عن التطويل الممل، وتجاوز الاسهاب في التفريع	4.15	0.915	موافق	١٠
8	توضيح مصطلحات المقرر وتفسيرها بعبارة تناسب مستوى الدارسين	4.13	0.866	موافق	١١
3	يوفر أنشطة تعليمية تسهم في تفعيل دور الطالب	4.13	0.866	موافق	١١مكرر
2	ينمي مهارات العلم لدى الطالب من تحليل وتقييم واستقراء وقياس وغيرها	4.08	0.833	موافق	١٢
13	إيراد المسائل والشبهات والمشكلات المعاصرة ذات العلاقة والإجابة عنها بأسلوب شرعي قويم	4.04	0.927	موافق	١٣
4	يوفر أسئلة تقويمية لقياس مستوى الطالب	3.99	0.837	موافق	١٤
1	ينمي اتجاهاً إيجابياً لدى الطالب نحو العلم الشرعي	3.79	0.986	موافق	١٥
19	ربط العلم الشرعي بالواقع، وتقديم أمثلة تطبيقية معاصرة	3.60	1.023	موافق	١٦
	المتوسط العام	4.15	0.567	موافق	

يتضح من جدول (١٠) ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية موافقون بدرجة كبيرة على إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية (٤,١٥)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، وهي التي تشير إلى رتبة (موافق).

ثانياً: أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على ثمان من العبارات التي تقيس إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية؛ وهي العبارات ذوات الأرقام (١٥، ١١، ١٨، ٥، ١٦، ٧، ١٠، ٦) حيث كانت متوسطات الموافقة عليها (٤,٣٧، ٤,٣٥، ٤,٣٣، ٤,٣٢، ٤,٣٢، ٤,٢٧، ٤,٢٢، ٤,٢١) على الترتيب.

ثالثاً: أن أفراد عينة الدراسة موافقون على بقية العبارات التي تقيس إيجابيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية؛ وهي العبارات ذوات الأرقام (١٤، ١٧، ١٢، ٩، ٨، ٣، ٢، ١٣، ٤، ١، ١٩) حيث كانت متوسطات الموافقة عليها (٤,٢، ٤,١٩، ٤,١٩، ٤,١٥، ٤,١٣، ٤,١٣، ٤,٠٨، ٤,٠٤، ٣,٩٩، ٣,٧٩، ٣,٦) على الترتيب.

وتتفق نتائج السؤال الرابع مع ما أظهرته دراسة كل من: المجالي (١٩٩٥)، والتكينة (١٩٩٩)، والزحيلي (١٩٩٩) – برغم كونها دراسات نظرية–؛ حيث أبرزت كل منها مجموعة من الإيجابيات يتوقع تحقيقها عند استخدام الكتاب الجامعي في تدريس الفقه؛ ولعل ذلك يعود إلى جودة الكتاب الجامعي، ومراعاة تحقيق أعلى المواصفات عند تأليفه.

نتائج السؤال الخامس: ما سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

للتعرف على سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الخامس، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١) استجابات أفراد الدراسة على عبارات المحور الخامس مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
3	ضعف اطلاع الطالب على المصادر الأصيلة للعلم الشرعي	4.18	0.884	موافق	1
15	يفقد الطالب فرصة التمرس على لغة العلماء والدربة على مصطلحات العلم الشائعة	4.06	1.007	موافق	2
11	اندثار بعض الموروث الشرعي بترك تعلمه ودراسته	3.82	1.175	موافق	3
5	الاعتماد الكلي على الكتاب الجامعي كمصدر وحيد للمعرفة	3.73	0.943	موافق	4
12	لا يحقق التراكم المعرفي المطلوب بفصل الطالب عن تراثه العلمي وكتب العلم الأصيلة	3.72	1.084	موافق	5
2	ضعف مهارة البحث العلمي لدى الطالب	3.68	1.057	موافق	6
7	يخالف طبيعة الدراسة الجامعية القائمة على البحث والاستقصاء والاطلاع على مصادر متعددة للمعرفة	3.64	1.115	موافق	7
6	يخالف طبيعة الدراسة الجامعية القائمة على التخصص الدقيق والعمق المعرفي	3.63	1.099	موافق	8
14	تقليل فرص الطالب في الاطلاع الذاتي والقراءة الإثرائية الحرة	3.59	1.111	موافق	9
4	يحصر الطالب في وجهة نظر مؤلف واحد	3.55	0.999	موافق	10
9	لا يوسع الكتاب الجامعي آفاق الطالب وقدراته على حل المشكلات	3.44	1.088	موافق	11
8	يكسب الطالب المعارف دون الخبرات والمهارات اللازمة له في تخصصه	3.40	1.152	محايد	12
13	انخفاض دافعية الطالب للتعلم	3.23	1.073	محايد	13
10	لا يقدم للمتعلم مشكلات تثير تفكيره وتحثه على البحث والاطلاع	3.22	1.017	محايد	14
1	اعتياد الطلاب حفظ متن الكتاب الجامعي دون فهم لمضمونه	3.17	1.055	محايد	15
المتوسط العام		3.60	0.849	موافق	

يتضح من جدول (١١) ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية موافقون بدرجة كبيرة على سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية؛ حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية (٣,٦٠)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، وهي التي تشير إلى رتبة (موافق).

ثانياً: أن أفراد عينة الدراسة موافقين على (١١) من العبارات التي تقيس سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية؛ وهي العبارات ذوات الأرقام (٣، ١٥، ١١، ٥، ١٢، ٢، ٧، ٦، ١٤، ٤، ٩)؛ حيث بلغت متوسطات الموافقة عليها (٤,١٨، ٤,٠٦، ٣,٨٢، ٣,٧٣، ٣,٧٢، ٣,٦٨، ٣,٦٤، ٣,٦٣، ٣,٥٩، ٣,٥٥، ٣,٤٤) على الترتيب.

ثالثاً: أن أفراد عينة الدراسة محايدون في آرائهم نحو بقية العبارات التي تقيس سلبيات استخدام الكتب الجامعية في تدريس مقررات العلوم الشرعية، وهي العبارات ذوات الأرقام (٨، ١٣، ١٠، ١)؛ حيث بلغت متوسطات الموافقة عليها (٣,٤٠، ٣,٢٣، ٣,٢٢، ٣,١٧) على الترتيب.

ويلحظ أن درجة موافقة أفراد العينة على إيجابيات استخدام الكتاب الجامعي أكبر من درجة موافقتهم على سلبياته؛ حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور الإيجابيات (٤,١٥)في حين بلغ متوسط موافقتهم على محور السلبيات (٣,٦٠)، وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس في الكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميةبرغم تلمسهم لإيجابية استخدام الكتاب الجامعي في تدريس المقررات الشرعية، إلا أنهم يبدون بعض التحفظ من بروز بعض السلبيات إما لسوء اختيار الكتاب، أو لسوء استخدامه، الأمر الذي يشهد له واقع الكتاب الجامعي؛ حيث أظهرت دراسة ممدوح ومصلح (٢٠١٦) أن معايير الجودة في كتاب فقه العبادات لطلاب البكالوريوس بكلية العلوم الإسلامية بجامعة المدينة العالمية في ماليزيا، تتوافر بدرجة متوسطة في كل من: المادة العلمية، وطريقة عرض المادة، وخصوصيات مادة فقه العبادات. وفي هذا الصدد يمكن الاستئناس بنتائج تقييم واقع الكتاب الجامعي في المقررات الأخرى، حيث أظهرت دراسة فروانة (٢٠١٦) أن (٤٣٪) من معايير الجودة لم تحقق المستوى التربوي المقبول في الكتاب الجامعي (مقدمة في علوم الحاسب الآلي) من وجهة نظر محاضري مساق "مهارات حاسوبية" في جامعة الأقصى بغزة، وفي ذات السياق أظهرت دراسة الهاشمية (٢٠١٥) أن معايير الجودة توافرت بدرجة متوسطة في كتاب اللغة العربية المقرر على طلبة كليات العلوم التطبيقية بسلطنة عمان. ولعل الواقع المتواضع للكتاب الجامعي وعدم تحقيقه للمعايير المنشودة في الكتب الجامعية—كما أظهرته الدراسات السابقة-، يجعل أعضاء هيئة التدريس في الكليات الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يظهرون بعض التحفظ من استخدامه في تدريس المقررات الشرعية.

توصيات الدراسة

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنه يمكن التوصية بما يلي:

١. اعتماد الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية لطلاب الكليات غير الشرعية.

٢. تضمين بعض الكتب الجامعية في توصيف المقررات الشرعية لطلاب الكليات الشرعية غير المختصين.

٣. تطوير الكتب الشرعية التراثية وتقريبها للطلاب بما يتماشى مع لغة العصر ويحافظ على أصالتها وتماسك مادتها العلمية.

مقترحات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحث يقترح الآتي:

١. إجراء دراسة حول مدى توافر الكتب الجامعية في خطط الأقسام العلمية الشرعية.

٢. إجراء دراسة حول أثر استخدام الكتب الجامعية في تدريس المقررات الشرعية على اتجاه الطلاب نحو العلوم الشرعية.

٣. إجراء دراسة حول أسباب عزوف الطلاب في الكليات الشرعية وغير الشرعية عن اقتناء الكتب التراثية الأصيلة

المراجع

إبراهيم، آمال طه. (٢٠٠٤). **الكتاب الجامعي دراسة في مشكلات نشره وتسويقه في جامعة القاهرة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بني سويف، بني سويف.

إبراهيم، لمياء محمد. (٢٠١٤). تحليل مقرر المناهج في التربية الرياضية للفرقة الثالثة من وجهة نظر كل من الطالبة وعضو هيئة التدريس في ضوء معايير جودة الكتاب الجامعي: دراسة تقويمية. **المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة – مصر**، ع ٧١، ٤١١- ٤٦٤.

إلياس، أسما جرجس. (١٩٩٦). الكتاب الجامعي بين الواقع والطموح: دراسة تحليلية نقدية لكتب دبلوم التأهيل التربوي في كلية التربية. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة الآداب والعلوم الانسانية) – سوريا**، ١٨ (١٠) ، ٥٩ — ٧٢.

بياعة، بسام. (١٩٩٥). آفاق تطوير الكتاب الجامعي. **التعريب – سوريا**، ٥ (١٠)، ١٥٩- ١٦٤.

التكينة، شمس الدين محمد. (١٩٩٩). الكتاب الفقهي الجامعي: الواقع والطموح. ورقة مقدمة إلى **المؤتمر الثاني لكلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية (تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات الواقع والطموح)**، جامعة الزرقاء الأهلية، عمان – الأردن. أغسطس ١٩٩٩م.

التل، وائل عبدالرحمن والمستريحي، محمود محيي الدين. (٢٠١٢). درجة مراعاة معايير جودة اختيار الكتاب الجامعي في كلية التربية بجامعة الملك عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. **مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ٢٧ (٢) ، ٣٧٩ – ٤١٨.

خليفة، أمل كرم. (٢٠٠٨). الكتاب الجامعي بين الحاضر ورؤية مستقبلية. **مجلة كلية التربية – جامعة طنطا– مصر**، ع٣٨، ١٩٦ – ٢٢٨.

دار الحديث الحسينية. (٢٠٠٧). **توصيات اليوم الدراسي حول منهج تدريس الفقه الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي**. المغرب، مجلة الواضحة، ع ٥ .

الزحيلي، وهبة بن محمد. (١٩٩٩). الكتاب الفقهي الجامعي: الواقع والطموح. ورقة مقدمة إلى **المؤتمر الثاني لكلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية (تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات الواقع والطموح)**، جامعة الزرقاء الأهلية، عمان، الأردن. أغسطس ١٩٩٩م.

سعيد، عبدالله إبراهيم. (٢٠٠٧). جودة الكتاب الجامعي وآفاق تطويره، ورقة عمل قدمت في **الندوة الوطنية لتطوير المناهج والاختصاصات**، جامعة حلب، حلب، ٣٠- ٥/٣١ /٢٠٠٧م.

سعيد، عبدالله إبراهيم. (١٩٩٥). واقع الكتاب الجامعي ومدى تحقيقه للغرض المرجو منه. **التعريب – سوريا**، ٥ (١٠)، ١٤٣- ١٥٨.

السوسوة، عبدالمجيد محمد. (٢٠٠٧). الأسلوب المعاصر لتدريس الفقه الإسلامي في الجامعات. ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر العربي الأول (الجامعات العربية التحديات والآفاق المستقبلية)**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الرباط، ٩ – ١٣ / ١٢/ ٢٠٠٧م.

الشيخ، سليمان الحضري ، وصبيح، نبيل أحمد. (١٤٠٣). **مشكلات الكتاب الجامعي في جامعات دول الخليج العربية**، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الصمدي، خالد. (٢٠٠٧). علوم الشريعة بالجامعات من المادة العلمية إلى المادة التعليمية: مادة الفقه الإسلامي أنموذجاً. **مجلة الواضحة – دار الحديث الحسنية – المغرب**، ع ٥ ، ٢٧٩- ٣٠١.

طناش، سلامة يوسف. (٢٠٠١). الكتاب الجامعي المقرر معايير ومعوقات اختياره ومشكلاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. **مجلة دراسات – العلوم التربوية –الأردن**، ٢٨ (٢)، ٤٢٢- ٤٥٥.

العبدالله، عبدالله محمد، و محمود، صبري (١٩٩٤). معايير اختيار الكتاب المقرر في كلية العلوم بجامعة اليرموك. **مجلة اتحاد الجامعات العربية – الأردن**، ع ٢٩ ، ٢٧٤ – ٢٩٩.

عيسان، صالحة عبدالله وخطايبة، عبدالله محمد. (٢٠٠٢). معايير واستراتيجيات اختيار الكتاب الجامعي في كليتي التربية والآداب بجامعة السلطان قابوس. **مجلة مركز البحوث التربوية – قطر**، ١١ (٢٢) ، ٢٧ – ٥٧.

فروانة، أحمد عبدالقادر. (٢٠١٦). مستوى جودة كتاب مقدمة في علوم الحاسب الآلي من وجهة نظر محاضري المساق في جامعة الأقصى بغزة. **المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي – اليمن**، ٩ (٢٤) ، ١٤٩- ١٧٦.

المجالي، عبدالحميد إبراهيم. (١٩٩٥). مدى الحاجة إلى تطوير محتوى مادة الفقه. ورقة مقدمة إلى **مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات – الواقع والطموح**. جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية والمعهد العالي للفكر الإسلامي والجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤته، عمان، الأردن، نوفمبر ١٩٩٥.

مجلة العلوم الإنسانية. (١٩٩٨). تقرير حول ندوة الكتاب الجامعي حاضراً ومستقبلاً جامعة، البحرين، ١٧ – ١٨ نوفمبر ١٩٩٧. **مجلة العلوم الإنسانية – البحرين**، ع ١، ٣٣٥ – ٣٤٠.

مجلس التعليم العالي. (٢٠٠٧). **نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه**. الرياض: وزارة التعليم العالي.

مقبل، رضا سعيد. (٢٠٠٩). النشر الجامعي في العصر الرقمي. ورقة مقدمة إلى **مؤتمر حركة نشر الكتب في مصر**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١١-١٣ مايو ٢٠٠٩.

ملكاوي، فتحي حسن. و أبوسل، محمد. (١٩٩٥). بيان المؤتمر وتوصياته .**مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات: الواقع والطموح** (بيان المؤتمر وتوصياته). جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية والمعهد العالي للفكر الإسلامي والجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤته. عمان – الأردن. نوفمبر ١٩٩٥م.

ممدوح، أيمن عايد، ومصلح، عمران أحمد. (٢٠١٦). دراسة تقويمية لكتاب فقه العبادات لطلاب البكالوريوس بكلية العلوم الإسلامية جامعة المدينة العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فى ضوء معايير الجودة التعليمية: دراسة وصفية. **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية – مركز جيل البحث العلمي – الجزائر**، ع٢٦ ، ١٦٩- ١٩٧.

الهاشمية، هند عبدالله. (٢٠١٥). تقويم كتاب اللغة العربية في ضوء معايير الجودة لدى طلبة كليات العلوم التطبيقية بسلطنة عمان. **مجلة جامعة بنها: كلية التربية**، ٢٦ (١٠١)، ٢٥٧ – ٢٨٨.

اليوبي، محمد سعد. (١٤٢٦). **في التعليم الإلكتروني بين العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية. موقع المسلم.**

مسترجع من: http://almoslim.net/node/82701

Good , Center. (1973).**V-Dictionary of Education** , New York . U.S.A.